

الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوخة

زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني



تأليف: د. ناصر عبد الله عبد الجواد



الفصل الثالث

**انتهاكات خطيرة ضدّ النواب
الإسلاميين ومكاتبهم قبل الاعتقال
الأول وفي أثناءه**

انتهاكات خطيرة ضد النواب الإسلاميين ومكاتبهم قبل الاعتقال الأول وفي أثناءه

لم يسلم أحد من النواب الإسلاميين في الضفة الغربية من الملاحقة والاعتداء على أنفسهم ومكاتبهم وأولادهم والموظفين الذين يعملون معهم. بل وصل الأمر إلى إطلاق النار عليهم وإصابتهم بجراح على يد من سموهم "كتائب شهداء الأقصى"، كما حدث مع النائب الشيخ حامد البيتاوي رحمه الله وغيره.

وقد نال النواب جميعاً العديد من الانتهاكات والاعتداءات من قبل القوم، تنوعت بين حرق المكاتب النيابية، وملاحقة الموظفين العاملين في المكاتب والمرافقين للنواب، ومحاولة إلصاق التهم الخطيرة بالنواب ونشر الإشاعات الكاذبة عنهم، وتشويه صورتهم، وملاحقة سياراتهم، ومراقبة ومحاصرة منازلهم ومداهمتها ليلاً، واعتقال أبنائهم، وفصل أقاربهم من الوظائف الحكومية، والحرب الشاملة على الذين عملوا معهم في الدعاية الانتخابية. ومن ذلك، الحرب الشاملة على المساجد والمدارس والجامعات والمؤسسات وأنصار الحركة الإسلامية بعد الانتخابات التشريعية... الخ.

1. حرق المكاتب النيابية:

في غمرة الفلتان الأمني الممنهج في الضفة الغربية، والتي بدأت بعد الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006، وكانت تهدف إلى إفشال المجلس التشريعي والحكومة العاشرة، كانت الأحداث المؤسفة التي استهدفت مقرات المجلس التشريعي ومقر مجلس الوزراء في رام الله، ومكاتب النواب الفرعية في شهر آذار/مارس 2006. فكان الحرق والتدمير وإطلاق النار والفوضى هي السياسة المتبعة في التعامل مع كل ما له صلة بالحركة الإسلامية ونوابها ووزرائها ومؤسساتها¹. وبعد أحداث غزة المؤسفة في حزيران/يونيو 2007، حدثت اعتداءات أخرى على هذه المكاتب أشد وأقسى، وذلك في أثناء فترة اختطاف النواب الإسلاميين في سجون الاحتلال:

¹ أقرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بأن عدد الاعتداءات على الوزارات والمؤسسات العامة في سنة 2006 وحدها بلغت 273 حالة، انظر: المرجع نفسه، ص 13.

- ففي مدينة الخليل قامت مجموعة من مسلحي حركة فتح بحرق مكتب النواب بالكامل في آخر شهر حزيران/ يونيو 2007.
- وفي نابلس اقتحمت قوة مسلحة المكتب الكائن في عمارة العالول في اليوم نفسه، وقامت بإحراقه بالكامل ومنع الإطفائية من إخماد النيران.
- وفي رام الله تمّ حرق مكتب النواب الإسلاميين الموجود في عمارة الإسراء في التاريخ نفسه.
- وكذلك اقتحموا منزل رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك في رام الله وأحرقوه. وذلك في أثناء فترة اختطافه من قبل الاحتلال.
- وفي الشهر نفسه تمّ مدهامة مكتب النواب في بيت لحم وسرقة محتوياته وحرقه بالكامل.
- وفي قلقيلية تمّ إطلاق النار على المكتب ليلاً وتحطيم نوافذه في شهر شباط/ فبراير 2010.
- وفي طوباس اقتحموا مكتب النائب خالد أبو طوس وعاثوا فيه فساداً، وصادروا جهاز الحاسوب الخاص بالمكتب.
- وفي تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2007 داهموا مكتب النائب د. مريم صالح، في أثناء اعتقالها في سجون الاحتلال، وفتشوه بدقة وصادروا بعض محتوياته، وتكرر الاعتداء نفسه على مكتبها بعد ذلك بأسبوعين.
- وحصلت أمور مشابهة لذلك لمعظم مكاتب النواب في مختلف المحافظات.

إحراق مكتب سلفيت النيابي كمثال:

لم تسلم محافظة سلفيت من تلك الاعتداءات، وتعرضت مكاتبنا التشريعية فيها لما تعرضت له سائر المكاتب في الضفة، ففي الليلة نفسها التي اختطف فيها النائب خليل الربيعي في مدينة رام الله في 2006/6/12، كنت نائماً في شقتنا المستأجرة في رام الله، وفي تمام الساعة الواحدة والنصف ليلاً اتصل بي مدير مكتبنا النيابي في سلفيت، وأخبرني أن مجهولين ملثمين أحرقوا المكتب كاملاً بكل ما فيه. لم أستطع النوم حتى الفجر، وفي الصباح الباكر توجهت إلى المكتب في سلفيت لأعاین الحدث. ففوجئت بما رأيت!!



أخبرني حارس العمارة أن ملثمين أخذوا منه مفتاح العمارة، وكسروا باب المكتب، ثم رشوا جميع غرفه ومحتوياته بجالون كبير من البنزين، ثم أشعلوا فيه النار، فأنت النيران على جميع مكونات المكتب وأثاثه وحولته إلى رماد، وتفتتت الجدران والأرضيات من شدة الحرارة، وتأثر المبنى كله من النار، وهو مبنى حديث البناء، وكانت الخسائر كبيرة مادياً ومعنوياً، واضطر المجلس التشريعي في رام الله أن يدفع 50 ألف دولار لترميم المبنى فقط، أما الأثاث والأجهزة والملفات المهمة الأخرى فلا يمكن تعويضها.

وفي يوم الجمعة التالي خطبت في مسجد سلفيت الكبير، وتكلمت في خطبتي عما حدث للمكتب، وقلت: إن مشكلتنا مع الاحتلال وليست مع أنفسنا، وأنا جميعاً مستهدفون، وأن المستفيد الوحيد من هذا التخريب هو الاحتلال، ثم إن حرق المؤسسات العامة وتخريبها هو خسارة لنا جميعاً، لأننا بحاجة ماسة إلى كل دينار في ظل هذا الحصار الذي فرضه علينا الاحتلال والمجتمع الدولي كله... وبعد الصلاة قام أحد قادة الأجهزة الأمنية الكبار وفاجأ الجميع بكلام يبرر فيه ما حدث من حرق المكتب، وهي إشارة واضحة لتبني المسؤولية عما حدث.

لم يكتف القوم بهذا العمل، فبعد عدة أيام من هذا الاعتداء الأثم، قام فريق آخر من القوم بمحاولة حرق مكتبنا النيابي الثاني في بلدة بديا، ولكن يقظة الأخوة هناك منعتهم من تنفيذ ذلك، فاكتمى القوم بإلقاء زجاجات حارقة على شبابيك المكتب الخارجية وأدى ذلك إلى حرق شباك المكتب، وبعض الأثاث القريب من ذلك الشباك، وهو المكتب نفسه الذي أحرقوه بالكامل في يوم 2007/6/14 في أثناء وجودنا في سجون الاحتلال، لتتكرر الجريمة الشنعاء نفسها، دون اعتبار لوطن أو دين أو أخلاق.

وبعد ترميم مبنى المكتب في سلفيت وإعادة تأثيثه من جديد على حساب النواب الخاص، قام الفريق نفسه بسرقة محتوياته مرة أخرى في جنح الظلام، وشهد أحد الأصدقاء أنه رأى بعضاً من ذلك الأثاث في بيت أحدهم.

2. اعتداءات على مدراء المكاتب النيابية:

تعرض مدراء وموظفو المكاتب النيابية في جميع محافظات الضفة الغربية منذ تعيينهم وحتى هذه اللحظة لانتهاكات خطيرة على يد الأجهزة الأمنية، ليس لسبب إلا لعمَلهم مع النواب الإسلاميين. والهدف من هذه الحملة الظالمة هي حملهم على ترك

العمل مع النواب، وإبقاء النواب وحدهم دون أيّ مساعد أو مرافق أو مستشار، والهدف هو إفشال هؤلاء النواب في عملهم النيابي، وبالتالي بقاء القوم وحدهم على رأس السلطة دون منازع أو شريك.

مدير مكتب د. عزيز دويك:

لم يسلم من هذه الانتهاكات أحد من مدراء وموظفي المكاتب الفرعية في المحافظات، حتى مدير مكتب د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، الذي تعرض للاعتقال والاختطاف مرات عديدة على يد هذه الأجهزة الأمنية، يحدثنا الأستاذ بهاء فرح مدير مكتب د. عزيز دويك عن هذه الانتهاكات فيقول:

- في 2006/12/15، أي قبل الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت الأجهزة الأمنية بقمع مسيرة في ذكرى انطلاقة حركة حماس، وتعرضت في حينها للضرب مما أدى إلى إصابتي بنزيف داخلي في الكتف والظهر، كما تعرضت لجرح في حاجب عيني اليمنى تمّ قطبه بثلاث غرز.
- بعد الانقسام، في حزيران/ يونيو 2007، تمّ وقفي عن العمل كمدير لمكتب د. عزيز دويك، وصدر قرار الوقف بأثر رجعي من بداية آذار/ مارس 2007.
- في آب/ أغسطس 2007، كان أول استدعاء لي للتحقيق من قبل جهاز الأمن الوقائي.
- في 2008/1/18، تمّ اعتقالي من قبل جهاز المخابرات بعد استدعائي للمقابلة، وأمضيت في التحقيق أسبوعين، وتعرضت خلال أول يوم من الاعتقال للضرب والشبح والإهانات، كما تمّ منعي من النوم، وما زلت أعاني حتى اليوم من آلام في رجلي اليمنى بسبب التعذيب. واستمرّ اعتقالي بعد ذلك حتى بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2008.
- في نيسان/ أبريل 2009، استدعيت للتحقيق لدى جهاز المخابرات، وتمّ احتجازي ليلة ثم أفرج عني.
- في 2009/8/18، تمّ اختطافي من قبل جهاز الأمن الوقائي في أثناء مغادرتي العمل، وتمّ احتجازي حتى 2009/9/3 تعرضت خلالها للشبح لأكثر من مرة.
- في 2009/9/28، تمّ اعتقالي لدى جهاز الأمن الوقائي بعد استدعائي للمقابلة، وأفرج عني في 2009/10/25.

- في 2010/2/26، اعتقلت لدى الاحتلال وتمّ تحويلي إلى مركز تحقيق المسكوبية، أمضيت فيه أربعين يوماً، ثم نقلت إلى سجن عوفر، وأفرج عني في 2010/5/27 بكفالة مالية قدرها 15 ألف شيكل (حوالي 3,900 دولاراً)، وما زلت أحضر جلسات محاكمة في المحاكم العسكرية للاحتلال حتى اليوم. وخلال الاعتقال تمّ مصادرة جهاز حاسوب نقال Laptop خاص بي، وثلاثة أجهزة محمول، وأوراق وصور.
- في 2010/7/23، تمّ اعتقالي لدى جهاز الأمن الوقائي، واحتجزت حتى 2012/8/16، وأفرج عني بقرار من المحكمة بكفالة مالية قدرها 3 آلاف دينار أردني (حوالي 2,126 دولاراً).
- في 2012/9/19، حاصرت قوة من الأمن الوقائي منزلي ومنزل والدي لاعتقالي، وتمّ اعتقالي في اليوم التالي وأفرج عني في 2012/9/23.

وهناك العشرات من الاستدعاءات الأخرى غير هذه الاعتداءات تعرضت لها بعد الانقسام، وكان التحقيق معي فيها عن عملي كمدير لمكتب د. عزيز دويك، ومحاولة ثنيي عن العمل مع الدكتور بطرق وأساليب مختلفة، ومحاولة تجنيدي للعمل معهم.

كما لم يسلم من هذه الحملة الظالمة أيّ موظف من موظفي مكاتب النواب، ومنهم موظفو مكتب رام الله للنواب الإسلاميين الذين تعرضوا جميعاً لمثل ما تعرض له مدير مكتب د. عزيز أو أكثر، حتى مراسل المكتب الأخ عبد الله غانم الذي يقدم الضيافة للزوار والضيوف لم يسلم هو الآخر من هذه الحملة، وتعرض للاعتقال والاستدعاء مرات عديدة في محاولة لثنيي عن العمل مع النواب. ولكنهم جميعاً صبروا وثبتوا أمام هذه الجرائم، وكان لصبرهم وثباتهم دور كبير في بقاء المكاتب النيابية مفتوحة أمام المواطنين، جزاهم الله كل خير.

مدير مكتب سلفيت النيابي:

منذ افتتاح مكتب المجلس التشريعي في سلفيت استلم إدارة هذا المكتب عدة أشخاص تعرضوا جميعاً لإجرام الاحتلال وانتهاكاته، وإجرام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل كبير ومتواصل، واتضح ذلك من خلال سياسات هذه الأجهزة القائمة على تبادل الأدوار وتكاملها مع جيش الاحتلال. فقد تمّ اعتقال أول مدير للمكتب، الأستاذ إبراهيم ماضي، حيث قضى ثلاث سنوات في الاعتقال الإداري في سجون الاحتلال، وأكثر من سنة في سجون السلطة الفلسطينية، مما اضطره لعدم العودة إلى إدارة المكتب. ثم قامت

الأجهزة الأمنية في السلطة باعتقال المدير الآخر الشيخ محمد علقم الذي استلم إدارة المكتب في أصعب الظروف في أواسط سنة 2007، وتعرض هو الآخر لأصناف التنكيل والتعذيب على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبقيت تستدعيه وتعتقله وتعرضه للتعذيب لفترات متقطعة.

ثم استلم إدارة المكتب الأستاذ عزّ الدين الفتاش أبو نضال في 2008/8/14. علماً أن أباً نضال عمل سابقاً مديراً لمجلس الخدمات المشترك في سلفيت، ومنسقاً لمشاريع مكتب التعاون البلجيكي، ثم استقال والتحق بوزارة الحكم المحلي كمدير عام لمكتب الوزير، وعمل أيضاً مديراً عاماً للشؤون الإدارية. وبعد أحداث غزة سنة 2007 تمّ فصله من الوزارة بمرسوم رئاسي وبطريقة غير قانونية، مما جعله محاصراً في رزقه وقوت عياله، حتى تمّ تعيينه مديراً لمكتب سلفيت النيابي.

ظهر للجميع وبشكل واضح نشاط هذا المكتب النيابي في سلفيت، والذي لم يرقّ للأجهزة الأمنية الفلسطينية وجيش الاحتلال، مما جعله معرضاً للاستهداف من كليهما، فلم يكتف القوم بحرق هذا المكتب النيابي وسرقة محتوياته واعتقال مدرائه وموظفيه وتعذيبهم كما سبق بيانه، فبعد إعادة تأهيل المبنى بدأت المضايقات والملاحقات للموظفين في المكتب، ولكل الضيوف الذين يدخلونه أو يراجعونه، بأساليب ووسائل متعددة. واستمروا في استهداف هذا المكتب وانتهاك حصانته التي أقرها القانون الأساسي الفلسطيني حتى هذه اللحظة.

وفيما يلي بعض ألوان هذا الاستهداف وهذه الانتهاكات:

- اعتقال واحتجاز مدير المكتب عزّ الدين الفتاش في الزنازين ولفترات متقطعة، مستغلين بذلك معاناته من مرض نادر وخطير في القلب وحاجته إلى العلاج الكيماوي لتميع الدم، وأحياناً كانوا يعرضونه للشبح على الكرسي في الزنازين، دون مراعاة لوضعه الصحي الصعب، ومكث في زنازينهم أحياناً 18 يوماً متواصلة، وحصل له بسبب ذلك نزيف دموي في أكتافه بسبب الشبح على الكرسي. ثم تناوبت الأجهزة الأمنية على استدعائه واحتجازه فمرة عند الوقائي ومرة عند المخابرات ومرة عند الاستخبارات. وبالرغم من كلّ هذا، أصر أبو نضال على التحدي وعلى حقه في البقاء في العمل والاستمرار في تقديم الخدمات للنواب والعمل النيابي المتاح وتقديم الخدمات للمظلومين وأصحاب الشكاوى من أمثاله



في المحافظة، خاصة المفصولين من العمل والمعتقلين السياسيين وذوي الحاجة وغيرهم من مواطني المحافظة، من خلال إيصال شكواهم ومعاناتهم للإعلام وللمؤسسات الحقوقية والدولية.

• تليفق التهم للمدير لإجباره على الاستقالة والتخلي عن إدارة المكتب. وقالوا له صريحة: إنك إن تركت العمل في مكتب التشريعي فلن يجد نواب المحافظة من يعمل معهم في محافظة سلفيت جميعها. ولذلك استمروا بملاحقته ومراقبته طوال الوقت، ووصل الأمر إلى اتهامه بتبييض الأموال، وتأمين المساعدات والرواتب للمفصولين والمحتاجين والمعتقلين السياسيين الذين تم قطع مخصصاتهم من قبل حكومة سلام فياض... وغيرها الكثير من التهم التي لا مجال لذكرها بالتفصيل.

• عندما يئس القوم من إجبار المدير على الاستقالة ونظراً لحالته الصحية، لجأت الأجهزة الأمنية إلى استدعاء المدير يومياً ولمدة 26 يوماً متتالياً إلى مقراتها، ففي أيار/ مايو 2010، وفي أثناء التحضير للانتخابات المحلية، والتي تم إلغاؤها في حينه، قام جهاز الأمن الوقائي باعتقال العشرات من مؤيدي وأعضاء المجالس المحلية الذين شاركوا في فعاليات الحركة الإسلامية في الانتخابات السابقة، ومن بينهم مدير مكتبنا أبو نضال، وذلك من أجل منعهم من التأثير في نتائج الانتخابات المنوي إجراؤها، حمايةً لمرشحي وقوائم حركة فتح. وطوال هذه المدة كانوا يحتجزونه يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى ساعات المساء المتأخرة.

وفي شهر نيسان/ أبريل 2012، تم استدعاؤه واحتجازه بالطريقة نفسها ولمدة 23 يوماً متتالياً، ولكن هذه المرة من قبل جهاز المخابرات. وتم التحقيق معه حول أمور تخص الحصانة البرلمانية وحول الأشخاص الذين يتقدمون بشكاوى للمجلس التشريعي، أو يطلبون المساعدة، أو استرجاع رواتب المفصولين عن العمل والمعتقلين السياسيين، وغيرها من القضايا. وطلبوا منه بصريح العبارة بأن يوقف نشاطه في المكتب، قائلين: "انظب في بيتك أحسن لك".

وكذلك تم اعتقال هذا المدير مسبقاً، في كانون الأول/ ديسمبر 2012، لدى مخابرات رام الله بدعوى أنه معتقل على ذمة المحافظ، وقضى أكثر من 36 يوماً في الاحتجاز والتحقيق حول القضايا نفسها التي تخص الحصانة البرلمانية، وتقديم العون للمشتكين والمفصولين من وظائفهم والمتضررين من قبل الحكومة في رام الله.

وحين فشل هؤلاء في تحقيق هدفهم بالحصول على معلومات تجعلهم قادرين من خلالها على الإساءة للنواب والعمل النيابي، استمرت الأجهزة الأمنية باستدعاءاتها لهذا المدير، وباحتجازه في كل مرة في ظروف مزرية وبدون دواء، إلى أن يُفَرَج عنه بتوصية من اللجنة الطبية الخاصة في الأجهزة الأمنية، والتي كانت توصي دائماً بعدم صلاحية هذا الرجل للاحتجاز.

- لم تكتف الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمعاقبة مدير المكتب شخصياً، فقد تعرض ابنه الأكبر نضال بالرغم من صغر سنه للاستدعاء عدة مرات. كما تعرضت زوجته أم نضال أيضاً للعقاب والاعتداء، والتي كانت تعمل مديرة لمدرسة بنات بديا الأساسية، فعاقبوها بنقلها إلى مدرسة قيرة الابتدائية، وهي قرية صغيرة نائية لا تصل إليها في كل يوم إلا بشق الأنفس، علماً أنها من سكان مدينة سلفيت وهي أم لستة أطفال، وكان من حقها الانتقال إلى مدينة سلفيت قريباً من أهلها وعائلتها.

وقد عرف عن هذه المديرية أنها من أنجح المديرات في المحافظة بشهادة الجميع، بمن فيهم مسؤولو مديرية التربية والتعليم في المحافظة، وهي تحمل درجة الماجستير والعديد من الشهادات والجوائز، وشاركت في عدة دورات وورش عمل بعضها على المستوى الدولي. وكانت أيضاً رئيسة جمعية جذور الاجتماعية فرع سلفيت قبل إغلاقها من قبل الأجهزة الأمنية. ولم يكن لهذه الإجراءات ما يبررها سوى الضغط على زوجها لترك عمله مع النواب الإسلاميين.

- وبالعودة إلى سياسة تبادل الأدوار وتكاملها مع جيش الاحتلال فقد قامت قوات الاحتلال باعتقال المدير في نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2011 ومداومة المكتب النيابي، وصادرت الحواسيب والملفات المالية وملفات أخرى، واحتجزت المدير في الزنازين أكثر من شهر، وحققت معه حول ملفات تخص العمل النيابي والنواب، وذلك من أجل انتزاع اعترافات والبحث عن أدلة لتبرير تمديد الأحكام الإدارية للنواب في حينه. كما عمد الاحتلال إلى اعتقال ولده الأكبر ليلة 2012/5/23، قبل يوم واحد من موعد مناقشة مشروع تخرجه من جامعة النجاح. وما زال معتقلاً في سجون الاحتلال حتى الآن، ووجهوا له عدة تهمة، منها ملفات لتهمة تسلّمها الاحتلال من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، على الرغم من أن هذه التهمة حصلت معه قبل أن يكمل سنّ الـ 15 من عمره.

وأخيراً حصل ما توقعناه حين قام جيش الاحتلال قبيل الإفراج عني، في ليلة 2012/6/27، بمداهمة منزل المدير للمرة الثالثة، ومصادرة الحواسيب الشخصية من المنزل، واقتحام المكتب في الساعة نفسها ومصادرة الملفات المالية وأجهزة الحاسوب، وأبلغوا المدير بأن المكتب مغلق بقرار عسكري، وممنوع عليك أنت ود. ناصر ممارسة العمل في مكتب سلفيت نهائياً، وهددوا بأنكم إن عدتم للعمل وفتحتم المكتب فسوف يتم اعتقالكم فوراً، وطالبوه بعدم النقاش أو المماطلة في تنفيذ هذا القرار.

لقد كان لإصرار أختينا أبي نضال وإصرار باقي المدراء والموظفين الآخرين في المكاتب النيابية على العمل مع النواب الإسلاميين، بالرغم من كل الأذى والاستهداف الذي لحقهم، أثر إيجابي في إبقاء هذه المكاتب النيابية مفتوحة أمام المواطنين، وقلل كثيراً من خطورة استراتيجية الاحتلال والأجهزة الأمنية الهادفة لشل عمل المجلس التشريعي ونوابه، وعرقلة نشاطهم الاجتماعي والإعلامي والقانوني، بعد عرقلة عملهم التشريعي والرقابي.

وبعد يأس القوم من إغلاق المكتب في سلفيت من خلال الضغط على مديره، نفّسوا عداءهم باللافتة التي على باب المكتب، المكتوب عليها أسماء نواب محافظة سلفيت، فكانوا يأتون بالليل فينزعونها من مكانها، وعندما توضع لافتة بديلة يأتون إليها فينزعونها ثانية، وهكذا لأكثر من خمس مرات حتى وضعنا ورقة عادية بدل الحديدية أو البلاستيكية، فيئسوا وتركوها.

تحدث كل هذه الاعتداءات على المكاتب النيابية ومدرائها على الرغم من أن القانون يمنح هذه المكاتب حصانة برلمانية، فلا يجوز للسلطة التنفيذية التعرض لها بأي شكل من الأشكال، كما ينص القانون الأساسي الفلسطيني. لكن يبدو أن هناك شرطاً سرياً، غير مكتوب، لهذا القانون يشترط أن لا تكون هذه المكاتب لنواب إسلاميين حتى يستحق تلك الحصانة !!

مع التذكير بأن ما حدث لمدير مكتبنا في سلفيت ومدير مكتب د. عزيز الدويك قد حدث مثله أو أكثر منه مع معظم مدراء وموظفي المكاتب النيابية في جميع المحافظات، والتي يصعب استقصاؤها في مثل هذه الدراسة، وإنما ذكرنا ما حدث مع الأخوين كمثل ونموذج لما حصل في باقي المكاتب. علماً أن هذه الاعتداءات على مدراء المكاتب لم تتوقف حتى هذه اللحظة (2012/6/25).

3. آلة تصوير (كاميرا) على باب المكتب:

لم تتوقف الاعتداءات والملاحقات لمكاتب النواب وموظفيها وكلّ من يدخلها أو يتواصل معها. فقد جاءنا مرة أحد الأصدقاء لزيارتنا في مكتب نواب سلفيت للاطمئنان علينا والسلام علينا، ومكث عندنا وقتاً قصيراً ثم ذهب. وفي اليوم التالي استدعاه جهاز المخابرات الفلسطيني وحققوا معه عن تلك الزيارة. وفي أثناء وجوده عندهم، رأى صورة له وهو يدخل من باب المكتب، والصورة مأخوذة من السقف، وحين أخبرنا عن تلك الصورة حاولنا جاهدين البحث عن الكاميرا التي التقطت تلك الصورة حول بوابة المكتب، فلم نعثر لها على أثر، فلا ندري هل تمّ إزالتها أم أنها كانت من النوع الصغير الحجم جداً (النينو تكنولوجي) بحيث لم نستطع رؤيتها، والتي تستخدمها أجهزة المخابرات العالمية ضدّ خصومها الخطرين. ولا ندري هل نحن من ذلك النوع الخطير من الخصوم حتى نستحق أن يستخدموا معنا مثل هذه الأساليب الاستخبارية؟! وكأن مجتمعنا ليس فيه من يستحق مثل هذه الأساليب عدا نواب الشعب ومكاتبهم وموظفيهم وأصدقائهم!؟

وقد تكررت مثل هذه الحادثة مع النائب محمد الطل حين وضعت كاميرات لتصوير من يدخل مكتب النائب أو يخرج منه، وتقوم بعد ذلك باعتقاله واستجوابه حتى ولو دخل المكتب بشكل عرضي.

The Fake Democracy and the Usurped Immunity: Sighings of a West Bank Deputy in the Palestinian Legislative Council

هذا الكتاب

مثلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006 مفصلاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، وذلك بسبب الفوز الكبير الذي أحرزته الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات. وقد كانت هذه النتيجة صدمة لكافة القوى المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك القوى الغربية التي تتبنى مُثل الديمقراطية ومبادئها، والتي لجأت بسبب عدائها للحركة الإسلامية وبسبب دعمها لـ"إسرائيل"، إلى التنكر لمبادئ الديمقراطية، فلم تحترم إدارة الشعب الفلسطيني، وشاركت في حصار ظالم وقاسٍ استهدف إسقاط الحركة الإسلامية وإفشال تجربتها.

توثق هذه الدراسة لمرحلة من أخطر المراحل التي مرت على القضية الفلسطينية في تاريخها المعاصر، وتقدم وصفاً دقيقاً لبعض الأحداث التي حصلت مع نواب قائمة التغيير والإصلاح (المدعومة من حماس) والمنتخبون في دورة سنة 2006 في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ وتبرز معاناتهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي دون مراعاة حصانتهم البرلمانية. وتبين الدراسة ما واجهته الحركة الإسلامية وأنصارها ومؤسساتها في الضفة الغربية في المرحلة نفسها.

ومما يزيد من أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه هو عضو منتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة سلفيت، وكان من بين أبرز النواب الذين اعتقلوا من قبل "إسرائيل".



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

